

## الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية

[٢١]

أحمد فؤاد مندور<sup>(١)</sup> - صفوت مصطفى الديوري<sup>(١)</sup> - حسنية حلمي محمد سعد<sup>(١)</sup>  
(١) كلية التجارة، جامعة عين شمس

### المستخلص

يعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية أحد الوظائف المحاسبية التي تهدف إلى التعبير الصادق عن الأحداث والمعاملات بدرجة كبيرة من الموضوعية والحياد لتقديم المعلومات المالية والغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية بحيث لا تكون مضللة حيث تشمل القوائم والتقارير المالية على كافة المعلومات الضرورية واللائمة لإظهار المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتقديم تلك المعلومات لمن يحتاج إليها بهدف اتخاذ القرارات.

**ويهدف البحث إلى دراسة هدف أساسي وهو دراسة انعكاسات تأثير الإفصاح المحاسبي عن دور الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية وكيفية اهتمام هذه الوحدات بالجانب الاجتماعي والوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.**

ولقد تناول الباحثون موضوع الدراسة في إطار نظري لفكرة المسؤولية الاجتماعية من مختلف جوانبها وفي إطار ميداني من خلال تصميم استمارة استقصاء واشتملت عينة الدراسة على عينة مكونة من ١٥٠ مفردة وموزعة بالتساوي على السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات للاستفادة من الخبرة الأكاديمية والعلمية والسادة العاملين في شركات البترول (شركة بترول خليج السويس (جابكو) - شركة خالدة للبترول) لأن هذا القطاع هو الأقرب إلى موضوع الدراسة.

**وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى عدة نتائج كان على رأسها الإقرار بأهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في صنع التنمية وقد أوصت الدراسة بالعمل على ضرورة تعميق مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى التزام الوحدات الاقتصادية بالقيام بمسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل به ومدى الإفصاح عن أدائها الاجتماعي من خلال القوائم والتقارير المالية.**

## المقدمة

أدى زيادة النمو في الوحدات الاقتصادية إلى التأثير على المجتمع والبيئة، مما أدى إلى زيادة متطلبات المجتمع من الوحدات الاقتصادية ليس بإضافة قيمة اقتصادية فحسب بل أيضاً بسلوك بيئي واجتماعي مسئول، وزيادة طلب المجتمع أيضاً على أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية لأعلى مستوى من مستويات الشفافية. ومنذ ستينيات القرن الماضي ومع كبر حجم المنشآت، وظهور شركات المساهمة، وزيادة أعدادها وظهور ما يعرف حالياً بالشركات متعددة الجنسيات، وما ترتب على ذلك من تأثير مالي، واجتماعي واضح على فئات كثيرة ومتنوعة كالمستثمرين، والمقرضين، والعاملين، والمستهلكين، والموردين، وغيرهم، ظهر توجه يدعو إلى ضرورة التزام المنشأة بأدائها البيئي، والاجتماعي تجاه المجتمع الذي تعمل فيه إلى جانب تحقيقها لهدف تعظيم الربح، إذ يشير مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية بصورة عامة إلى أن المنشأة ينبغي أن لا تكتفي باستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الاقتصادية، أي تعظيم الأرباح، بل تمتد مسؤوليتها إلى مواجهة المتطلبات البيئية والاجتماعية على حد سواء، مثل المحافظة على البيئة، وحماية المستهلك وغيرها من الأهداف التي قد لا تعود على المشروع بفائدة اقتصادية مباشرة، سواء أكان القيام بها اختيارياً أم إجبارياً، وسواء أكانت المجموعات المستفيدة داخل المشروع (كالعاملين)، أو خارجه (كالعملاء)، أو المنطقة، أو المجتمع كله بصفة عامة. حيث يشير مفهوم الإفصاح البيئي والاجتماعي على أنه الإفصاح عن معلومات بيئية واجتماعية ذات الصلة بتأثير أنشطة الشركة على البيئة سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية تزيد عما تتطلبه المعايير والتشريعات وذات محتوى إعلامي تفيد الأطراف ذات الصلة في تقييم ماضي وحاضر ومستقبل الشركة عما قامت به من ممارسات تجاه البيئة والمجتمع، وتأثير نتائج تلك الممارسات على القيمة السوقية للشركة في المستقبل(د. نور الدين المحمودي ٢٠٠٧، عايدة محمد مصطفى علي (٢٠١١) (Isabel sanchez, Jose Aceituno, Luis Rodriguez, 2013)

ولذلك ظهر مفهوم إطار فكري محاسبي جديد يسمى بالمحاسبة الاجتماعية للمحاولة في سد الفجوة والتي خلفها المنهج المحاسبي التقليدي حيث يتعدى فكر المحاسبة الاجتماعية حدود الإطار التقليدي من التركيز على الأرباح فحسب بل التعامل مع العوامل الخارجية الأخرى والتي تعتبر من أكبر الأثر على عملية التنمية المستدامة وتتمثل في الموارد الطبيعية ومنها الماء - الهواء - التربة - الصحة ..... إلخ.

وبناء على ذلك تحول التركيز من مجرد الإفصاح عن المعلومات المالية إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية من خلال التقارير والقوائم المالية للوحدات الاقتصادية وملحقاتها والتي تساهم في اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة وتشجيع الاستثمارات في ظل بيئة تتسم بضخامة القوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية الملزمة للمستخدمين.

### مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية وعن المعلومات المالية أصبحت من الأساسيات والضروريات للمستثمرين ومتخذي القرارات وذلك لحماية هؤلاء المستثمرين من حالات الغش والخداع الاستثماري التي يمكن أن يتعرضوا لها في حالة التضليل عن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية. وقد سبق وأن أشارت الدراسات السابقة لمشكلة البحث حيث تعرضت دراسة (عبد الله ٢٠١٣) لدراسة انعكاسات وتأثير الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والاجتماعي ومدى تأثيره على القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وإمكانية مساهمة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للوحدات الاقتصادية كما أشارت دراسة (عارف ٢٠١٤) بتوضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها وأسباب تزايد الاهتمام بها ومبادئها وكيفية الإفصاح عنها وأنواع الإفصاح وتجارب بعض الدول حول العالم في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجهود المنظمات المهنية في دعم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وقامت دراسة (إدريس ٢٠١٥) بدراسة بيان أهمية وطرق الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية بغرض زيادة قيمة المنشأة وبيان أثر ذلك على الأداء

المالي للوحدات الاقتصادية ومدى الإلزام بهذه الإفصاحات في التقارير والقوائم المالية (محمد عبد الله محمود أحمد ٢٠١٣، عارف محمود كامل عيسى ٢٠١٤، محمود سالم عبد الله إدريس ٢٠١٥).

من خلال ما سبق يمكن القول بأن المشكلة الأساسية التي يواجهها البحث يمكن أن تتضح من خلال الإجابة على عدة تساؤلات من أهمها:

- هل يعتبر نشاط الوحدات الاقتصادية في مجال مكافحة تلوث البيئة أحد الأنشطة المطلوبة منها للوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه الأطراف المختلفة في المجتمع؟
- هل المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية مفيدة وضرورية لكل الأطراف المستفيدة سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية؟
- هل يساعد الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية عن مدى التزام المنشأة بدورها في المحافظة على البيئة؟
- هل الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية بصفة مستمرة سوف يسمح لهذه الوحدات من القيام بدورها نحو عملية التطوير والتحسين المطلوبة لرفع كفاءة أدائها للوفاء بمسئوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع؟

### أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى هدف أساسي ورئيسي وهو دراسة انعكاسات تأثير الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي (المسئولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية) لإبراز أهمية الإفصاح المحاسبي على زيادة السمعة الطيبة للوحدات الاقتصادية وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- ١- عرض للأدب المحاسبي والجوانب الفكرية للإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي عن المسئولية الاجتماعية.
- ٢- تحديد أوجه القصور في المحاسبة عن الأداء الاجتماعي للمسئولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية.

- ٣- عرض انعكاس المحاسبة عن الأداء الاجتماعي على تحقيق وزيادة السمعة الطيبة للوحدات الاقتصادية وتحقيق مفهوم التنمية المستدامة.
- ٤- أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للوحدات الاقتصادية ومستخدمي القوائم والتقارير المالية ومنتخذي القرارات والمستثمرين.

### أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتصدى له وعلى ضوء مشكلة البحث والهدف منه وهو التأكيد على أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية حيث أن البحث يعتبر امتداد للدراسات السابقة والرسائل العلمية والأبحاث السابقة والتي تناولت المحاسبة عن الإفصاح المحاسبي كما أن البحث يساير الاتجاه الحديث للأدب المحاسبي والذي يسعى إلى توسيع نطاق إطار نظرية المحاسبة من المفهوم التقليدي للمحاسبة والذي يركز على تحقيق الأرباح فقط إلى المفهوم الحديث الذي يركز على التقارير البيئية والاجتماعية بجانب التقارير المالية.

### فروض البحث

- في ضوء طبيعة مشكلة البحث وما هو مستهدف من دراسته يمكن وضع الفروض التالية:
- ١- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية ومنع التلوث في المياه والتربة.
- ٢- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية ومساهمة المنشأة في توفير فرص العمل.
- ٣- لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية وتوفير الرفاهية المادية للعاملين.

## منهجية البحث

في إطار محاولة تحقيق أهداف البحث وفروضه تتبع الباحثة الجانب النظري على النحو التالي:

١- **المنهج الاستقرائي:** حيث يتم استقراء الفكر المحاسبي من خلال الكتابات والدراسات الأكاديمية والإطلاع على المصادر والمراجع العلمية من الكتب والبحوث المنشورة والدوريات العربية والأجنبية وذلك من خلال المسح المكتبي وعبر الانترنت في المجال المحاسبي والمعايير المحاسبية وكذلك الأنظمة والتشريعات المعنية والتي تناولت موضوع البحث في مصر.

٢- **المنهج الاستنباطي:** وهو الذي يستخدم حاضر الظواهر والأحداث ويشتمل على عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها ويشتمل المنهج الاستنباطي على مجموعة من أساليب البحث العلمي وهو المنهج الذي بموجبه تتم المحاولة في استنباط الحلول لمعالجة مشكلة البحث محل الدراسة.

٣- **الدراسة الميدانية:** نظراً لوجود عوامل لا تقبل القياس الكمي سوف تعتمد الباحثة في هذه الدراسة على تصميم استمارة استقصاء وتوجيهها إلى عينة من المعدين والمستخدمين والمهتمين بإعداد التقارير والفوائم المالية [أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - محاسبين ومراجعين ومحللين ماليين وخبراء ومديري قطاعات والإدارة العليا بقطاع شركات البترول] بفرض تجميع آرائهم المتعلقة بموضوع البحث مع استخدام التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار فروض الدراسة ودراسة العلاقة بين المتغير المستقل (التزام المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية) والمتغيرات التابعة (فروض الدراسة) وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية الملائمة لطبيعة البيانات.

## الدراسات السابقة

دراسة عبد الله (٢٠١٣): هدف البحث إلى دراسة انعكاسات وتأثير الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والاجتماعي على القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وتقديم بعض التوصيات لإبراز أهمية الأداء البيئي والاجتماعي على زيادة القدرة التنافسية والتنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي:

- ١- أن تحقيق الوحدات الاقتصادية لمستوى مقبول من الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي الإيجابي يعطي ميزة تنافسية تتمثل في تحسين صورة وسمعة الوحدات الاقتصادية لدى العملاء.
- ٢- أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في القوائم والتقارير المالية هام لوقوف مستخدمي القوائم والتقارير المالية على الآثار البيئية للوحدة الاقتصادية.
- ٣- تساعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على نجاح الوحدات الاقتصادية.
- ٤- تعمل المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية على تخفيض الوعاء الضريبي وتقليل الشعور بعدوانية الضريبة لدى الممولين.
- ٥- القوائم المالية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية في البيئة المصرية تعتبر قوائم قاصرة وغير مكتملة نظراً لعدم إدخال البعد الاجتماعي ضمن تلك القوائم.
- ٦- يمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في تحسين الأداء المالي لتلك الوحدات.
- ٧- أن المسؤولية الاجتماعية دائماً ما تحتاج دعماً وقت الشدائد والأزمات وليس تراجعاً وبالتالي تعمل المسؤولية الاجتماعية على الحد من الأزمات المالية العالمية. (محمد عبد الله محمود أحمد ٢٠١٣)

**دراسة عارف (٢٠١٤):** قامت الدراسة بتوضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها وأسباب تزايد الاهتمام لها ومبادئها وكيفية الإفصاح عنها وأنواع الإفصاح عنها وتجارب بعض الدول في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حول العالم وجهود المنظمات المهنية في دعم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تقرير مفصل تضمن:

- مقدمة التقرير .
- مؤشرات اقتصادية عامة.
- تقرير حوكمة الشركات.
- المؤشرات البيئية.
- المؤشرات الاجتماعية والمشاركة المجتمعية. (عارف محمود كامل عيسى ٢٠١٤)

**دراسة توفيق (٢٠١٤):** هدفت الدراسة إلى تحليل محددات وحوافز قيام الإدارة العليا للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لها ومن ثم إدراجها بالمؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود بعدين لحوافز الإدارة العليا للشركات للتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لها وهما البعد الاقتصادي والبعد السلوكي، وأن تبني الإدارة العليا للشركات مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية كأحد محاور التخطيط الاستراتيجي لها والتقرير عنها وهو نتاج تطبيق آليات تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المهتمة بالشركة، مما ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل. (د. علاء الدين توفيق إبراهيم ٢٠١٤)

**دراسة إدريس (٢٠١٥):** هدف البحث إلى بيان أهمية وطرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية بغرض زيادة قيمة المنشأة وبيان أثر ذلك على الأداء المالي ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على طرق ووسائل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية ومدى الإلزام بهذه الإفصاحات.

٢- تفسير العلاقة بين آليات الحوكمة للشركات وإفصاحات المسؤولية الاجتماعية.

٣- وضع القواعد العامة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الليبية.

٤- بيان العلاقة المتبادلة بين الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والتنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي:

١- التوجه نحو تنظيم محاسبي محكم في بيئة الأعمال الليبية يتضمن الإفصاح والشفافية بصفة عامة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصفة خاصة.

٢- تشجيع الشركات الليبية على الالتزام بآليات حوكمة الشركات والأداء المتوازن من خلال مراعاة الجوانب الأخلاقية والبيئية والاجتماعية.

٣- تهيئة وتشجيع المجتمع الليبي لتكوين جماعات ضغط لضمان التزام الشركات الليبية بالأداء الاجتماعي.

٤- العمل على استخدام الوازع الديني الأخلاقي في ليبيا لضمان الالتزام بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية والبيئية للشركات الليبية.

٥- العمل على إلزام مراجع الحسابات الخارجي للشركات الليبية على مراجعة الأداء الاجتماعي للشركات الليبية وتقديم تقرير بذلك.

٦- بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه كافة الأطراف في المجتمع الليبي في وضع الحوافز والعقوبات التي تتناسب مع مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. (محمود سالم عبد الله إدريس ٢٠١٥)

**دراسة محروس (٢٠١٦):** هدف البحث إلى دراسة انعكاسات الإفصاح عن الأداء الاجتماعي على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ويتم ذلك من خلال عدة أهداف فرعية وهي:

١- عرض الأدب المحاسبي والجوانب الفكرية لتحديد الإطار المفاهيمي لكل من الأداء الاجتماعي وبيان مفاهيم المصطلحات التي تختص بوصف علاقة المنشأة بالمجتمع.

٢-التوصل إلى مفهوم استراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي يتم من خلالها الإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

٣-التعرف على علاقة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالأداء المالي بمنشآت الأعمال.

٤-بيان أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في الأسواق المالية وكيفية تحسينه سواء كان هذا الإفصاح اختياري أو إلزامي.

٥-بيان مداخل تأثير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وبيان انعكاس ذلك على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

**وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج هي:**

١-يعتبر الإفصاح عن الأداء الاجتماعي أحد الإفصاحات الاختيارية عن المعلومات الغير مالية فضلاً عن أنه أحد متطلبات التقارير المالية المتكاملة والتي تعمل على جمع المعلومات المالية والغير مالية لمزيد من الشفافية حول أداء منشآت الأعمال.

٢-تعتبر المسؤولية الاجتماعية حلقة الوصل بين القيام بالأداء الاجتماعي وبين الإفصاح عنه.

٣-هناك علاقة سببية وتكاملية بين الأداء الاجتماعي وبين المسؤولية الاجتماعية وذلك لأن القيام بالأداء الاجتماعي لن يتم إلا بدافع التزام المنشأة بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

٤-وعي المنشآت وقدرتها والتزامها وكذلك اهتمامها بأصحاب المصالح من أهم مقومات النجاح للقيام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٥-الأداء الاجتماعي الذي تقوم به المنشأة بشكل جيد يعتبر استثمار يعمل على زيادة قيمة المنشأة وتحسين وضعها المالي إذا تم الإفصاح عنه بشكل معين.

٦-هناك العديد من القيود والمحددات المفروضة على كمية وأسلوب الإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

٧-يعتبر الإفصاح عن الأداء الاجتماعي أحد العوامل المؤثرة على سير العمل في الأسواق المختلفة.

٨-أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي له تأثير على تحسين الأداء المالي. (منى سعيد محروس أحمد ٢٠١٦)

## الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية:

مفهوم المسؤولية الاجتماعية: تؤكد الكتابات على عدم وجود تعريف موحد وثابت للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، إلا أن هناك اتفاقاً على أربع محاور رئيسية تدور حولها المسؤولية الاجتماعية للشركات وهي محاربة الفساد، والحفاظ على البيئة، وتحسين مستوى معيشة العمال والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، وعلى الشركات إيجاد السبل المناسبة لتقييم أداء الشركات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، كما أنه يجب أن تتجاوز المسؤولية الاجتماعية التبرعات، وأن تأتي في إطار بناء الثقة وترسيخ مبادئ وقيم المشاركة والمسؤولية التي تدور حول احترام حقوق المواطنين في المجتمع الذي تعمل فيه تلك الشركات واحترام حقوق العاملين في الشركات، والحفاظ على البيئة بمفهومها الواسع، والالتزام بقواعد الشفافية ونقاء المعاملات الاقتصادية من أي فساد.

ومن أكثر التعاريف قبولاً للمسؤولية الاجتماعية للشركات هو الالتزام المستدام من قبل الشركة لتطبيق ميثاق الأخلاق الخاص بها وأيضاً الالتزام بالمشاركة في تطبيق الإصلاحات للمجتمع من خلال تحسين مستوى معيشة الأفراد والعمل على زيادة وعيهم لأهمية المسؤولية الاجتماعية والتي ستمنح المواطنين بيئة صحية محلياً وعالمياً (د. أشرف جمال الدين عبد الرحمن ٢٠٠٧).

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD, 1999) المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال بأنها "الالتزام المستمر من قبل رجال الأعمال على التصرف بشكل أخلاقي، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل".

وعرفت المنظمة الدولية للمواصفات (الأيزو ٢٦٠٠٠) بأنها "مسؤولية المنشأة تجاه تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية والذي من شأنه: المساهمة في التنمية المستدامة متضمنة صحة ورخاء المجتمع، والأخذ في الاعتبار

توقعات الأطراف المعنية، والتماشي مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية، والتكامل بين المنشأة وممارستها المختلفة من خلال العلاقة بينهما". وتشير الباحثة بأن المفهومين السابقين أشارا إلى أن المسؤولية الاجتماعية تعكس التزاماً أخلاقياً من منظمات الأعمال تجاه المجتمع وهناك علاقة متداخلة بين المسؤولية الاجتماعية للشركة وأخلاقيات الأعمال، حيث إن المسؤولية الأخلاقية (Ethical Responsibility) هي قوام وأساس المسؤولية الاجتماعية للشركة، وجاء ذلك ليتفق مع ما أشار إليه (خضور، ٢٠١١، ص ٩) إلى أن للمسؤولية الاجتماعية جوانب (اقتصادية، قانونية، إنسانية، أخلاقية) وما هي إلا طريقة عمل للمؤسسات تضيف الصبغة الأخلاقية على نشاطها وتكون القضايا البيئية والاجتماعية جزء من سياستها وممارستها.

وقد عرف المعهد الدولي للتنمية المستدامة (International Institute for Sustainable Development-HSD) المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية المنظمة عن تأثير قراراتها وأنشطتها في المجتمع والبيئة المحيطة بها، وأدائها لسلوكيات واضحة وثقافة متوافقة مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، كما عرفت اللجنة الأوروبية للصناعة والأعمال بأنها ذلك المفهوم الهادف إلى إحداث تكامل بين اهتمامات الشركة الاجتماعية والبيئية وأعمالها الربحية، وأن تتبع أعمالها أساساً من التطوع والمبادرة التي تمثل التزاماً قانونياً وأخلاقياً تجاه المجتمع، وعرفها البنك الدولي بأنها التزام مؤسسات الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال السعي مع العاملين وأسرههم والمجتمع المحلي والمجتمع كله إلى تحسين مستوى معيشتهم، كما عرفها الاتحاد الأوروبي بأنها قيام الشركات بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وتفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي وعرفت المنظمة الدولية للمسؤولية الاجتماعية بأنها احتياجات تطوعية يتعين على أصحاب الأعمال القيام بها داخل مؤسساتهم، بما فيها حقوق العمال وبيئة العمل ونظم الإدارة، آخذة في الاعتبار القوانين المحلية والأعراف الدولية(د: أحمد فاروق رضوان ٢٠١٢).

**اتجاهات المسؤولية الاجتماعية:** تتجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات إطار يحدد توجهاتها، حيث يحظى هذا الإطار باهتمام كبير، حيث يعتبر هذا الإطار بمثابة البناء الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية، ويسمى هذا الإطار باسم اتجاهات (توجهات) المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR Orientations، وتضمن هذه الاتجاهات، اتجاهات اقتصادية، أخلاقية، قانونية، اختيارية.

• **الاتجاهات الاقتصادية Economic Orientations:** وتتضمن الاتجاهات الاقتصادية في أنه يجب على المنظمات أن تكون مربحة ومنتجة لتلبية متطلبات المجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد.

• **الاتجاهات الأخلاقية Ethical Orientations:** يفترض هذا التوجه في أنه يجب على المنظمات أن تتبع قواعد ومعايير غير مكتوبة، شائعة الاستخدام، وملائمة، حيث تعتبر مثل تلك القواعد والمعايير أمراً حيوياً لنجاح المنظمات، كما أن المنظمات التي تعمل أساساً في نواحي التوجه الأخلاقي لا تحتاج إلى قوانين رسمية ليقودهم نحو سلوك واع اجتماعياً.

• **الاتجاهات القانونية Legal Orientations:** وهو أن المنظمة يجب أن تعمل في إطار قانوني، حيث إن أي مجهودات لتلبية المتطلبات المالية والاقتصادية للمنظمة يجب أن تكون مقبولة قانوناً.

• **الاتجاهات الاختيارية Discretionary Orientations:** وهو توقع المجتمع من المنظمات القيام بأعمال مساهمات وأعمال تطوعية للأنشطة الخيرية والإنسانية. وحيث إن الأساس الذي تقوم عليه فلسفة الالتزام بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، إنما يركز على توفير حالة من الإدراك والتفهم لطبيعة المسؤولية الاجتماعية لدى متخذ القرار في منظمات الأعمال على مختلف أشكالها، ومنها الاستثمارات الأجنبية إذ أن حالة التفهم هذه من شأنها أن تتعكس في زيادة درجة الالتزام بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبالتالي زيادة الدور التنموي في المجتمع (د: نمر عبد الحميد السليحات ٢٠٠٩).

**المسئولية الاجتماعية ومنظمة الأيزو ISO:** في أكتوبر (د: علي محمود موسى ٢٠١٢) ٢٠٠٤ رفعت ISO مقترحاً بإنشاء المعايير العالمية الجديدة ISO 26000 المتضمنة معايير المسئولية الاجتماعية، على أن يبدأ العمل بها في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، ويتضمن المعيار الجديد ISO 26000 أربع جوانب أساسية للمسئولية الاجتماعية:

- الجانب الثقافي.
- الجانب الاجتماعي الحضاري.
- الجانب البيئي والقانوني.
- شروط متعلقة بالتنمية الاقتصادية.

كما أن منظمة الأيزو تعطي الحق للدول المتحفظة على المواصفة ببناء مواصفة محلية في مجال المسئولية المجتمعية في ضوء مبادئها الخاصة بها استناداً إلى المواصفة العالمية أيزو ٢٦٠٠٠، لذا فلا أقل من الاستفادة من جوانبها الإيجابية.

**أهمية وفوائد المسئولية الاجتماعية:** تعتبر المسئولية الاجتماعية للشركات الوجه الآخر لمبدأ تحقيق أقصى الأرباح، وشهدت الشركات والدول خلال نصف القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي فشل المفاهيم الرأسمالية المطلقة سواء على المستوى العالمي أو الدولي أو المحلي، مثال ذلك خسائر الشركات وإفلاس البنوك واتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وكذلك المستثمرون والعاملون والمستهلكون (د. فريد النجار ٢٠١١).

لذلك أصبح من الضروري اهتمام الشركات بالمسئولية الاجتماعية في ثوبها الجديد الذي يستخدم الحوكمة ومثلث المسئولية الاجتماعية والذي يضم أيضاً حماية المستهلك وتمثيل الشركة أمام المجتمع المحيط؛ وكذلك الذي يحقق رضا أصحاب المصالح المشتركة بغرض تفعيل قرارات مشاركة الشركات في رفاهية المجتمع، حيث من الضروري الربط بين كل من المسئولية الاجتماعية للشركات وحماية المستهلك وتمثيل الشركات أمام المجتمع المحيط.

واستناداً إلى منظمة "تسخير الأعمال التجارية لصالح المسئولية الاجتماعية، وهي منظمة أعمال تجارية تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها وتعمل من أجل النهوض بالقيم الاجتماعية، تبين الدراسات أن الشركات التي يوجد فيها توازن بين مصالح حاملي الأسهم . مثل التوازن بين

الإدارة، واليد العاملة والعملاء، حققت معدلات نمو ومعدلات لتوليد العمالة تفوق الشركات الأخرى بنسبة أربعة أضعاف وثمانية أضعاف على التوالي، وفي الوقت نفسه، أثبتت الدراسات أنه يمكن للدعاية السيئة بسبب الأخلاقيات أن تخفض من سعر سهم الشركة في البورصة لفترة ستة شهور على الأقل.

ومن بين الفوائد التي تجنيها الشركات ذات الممارسات المسؤولة اجتماعياً تقليل تكاليف التشغيل، وتحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات وسمعتها، وزيادة المبيعات، وإخلاص العملاء، وزيادة الإنتاجية والنوعية. (د. رضوان محمد العناني ٢٠١٠)

وهناك من يرى أن المنظمة يمكنها تحقيق عدد من الفوائد المهمة عند تبنيها مجالات المسؤولية الاجتماعية من أهمها ما يلي:

- تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة العاملين والاهتمام بحقوقهم المختلفة.
- تحسين اعتمادية ونزاهة التعاملات من خلال المنافسة العادلة، وانعدام الفساد.
- المنع أو الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين بشأن المنتجات أو الخدمات.
- المساهمة في حيوية المنظمة على المدى الطويل عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية.
- المساهمة في المصلحة العامة، وتعزيز دور المجتمع المدني (م: عوض سالم الحربي ٢٠١٠)

### الإطار النظري للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Accounting في الفكر المحاسبي في بداية العقد السادس من القرن العشرين، حيث برزت هذه المحاسبة نتيجة زيادة حجم وقدرات الوحدات المحاسبية، لاسيما الشركات المساهمة العامة.

وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية للمشروع من قبل مجموعات مختلفة (أصحاب المشروع، العملاء المستثمرين، الجهات الحكومية المختلفة) وزيادة اهتمام إدارة المشروع ومتخذي القرارات والجهات الحكومية بقيام المشروع بالأنشطة الاجتماعية المنوطة به. وتعتبر المحاسبة الاجتماعية من أحدث مراحل تطور الفكر المحاسبي، ويرتبط تطورها باحتياجات المستخدم منها واتساع قاعدة الملكية نتيجة ظهور الشركات المساهمة، كل ذلك أدى إلى زيادة الاهتمام بالبعد الاجتماعي للمشروع وما يفرض عليه من التزامات لا تنحصر من الفئات الداخلية والخارجية المعروفة (الإدارة، الأنظمة الفرعية، العملاء، المستثمرين، الجهات الحكومية) بل إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية (إياد محمد عودة ٢٠٠٨).

**ويتبع المحاسبة الاجتماعية فقد مرت بثلاث مراحل هي:**

**المرحلة الأولى:** زيادة الأرباح مع الالتزام بالقيم والقواعد السائدة بالمجتمع.

**المرحلة الثانية:** وتحمل فيه المنشأة نوعين من المسئولية:

**أ- مسئولية خاصة:** تحقيق الأرباح لأصحاب المنشأة.

**ب- مسئولية اجتماعية:** تحقيق الرفاهية الاجتماعية والحد من الآثار السلبية لنشاط المنشأة.

**المرحلة الثالثة:** حيث أصبح ينظر للمنشأة على أنها نظام فرعي اجتماعي داخل نظام اجتماعي أكبر تستمد من خلالها وفيها تصب مخرجاتها، وحتى تحافظ على توازنها واستقرارها ولأغراض النمو عليها أن تعمل بشكل متفتح وليس بشكل منعزل من خلال مساهماتها واتصالها بالمجتمع بشكل مباشر.

حيث أسهمت المحاسبة الاجتماعية في العديد من الانتقادات الموجهة للمحاسبة التقليدية Traditional Accounting ولكنها في نفس الوقت تعمل على توفير إطار العمل والذي يأخذ في الحسبان مجموعة أوسع من العناصر داخل العمل المحاسبي، وذلك لأن المحاسبة الاجتماعية تعتبر بمثابة مصطلح أوسع وأشمل يحتوي على مجموعة متنوعة من النماذج المحاسبية البديلة لها مثل محاسبة القيمة المضافة، المحاسبة البيئية، ومحاسبة الاستدامة (Laurie Ingrid Mook 2007)

وتهدف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى إعداد التقارير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة ويكون لها آثار اجتماعية، فمثلاً بيان أثر قرارات المنشأة على تعليم وصحة العاملين بها، وعلى تلوث البيئة، وعلى استهلاك الموارد المستنفذة، وعلى الأمن العام، وعلى المحافظة على حقوق الأفراد والجماعات وعلى غيرها من النواحي الاجتماعية، جميعها تقع ضمن إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

إلا أن هناك وجهة نظر ترى أن التقارير البيئية للشركات يمكن أن تعمل على توفير المزيد من البيانات عن المحاسبة الاجتماعية (Martin Freedman and A. J 2004).

We believe that even though the environmental reporting firms will provide more social accounting data.

### **الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية:**

ظهرت دراسات محاسبية عديدة تؤكد على أهمية الإفصاح عن مدى وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية الذي ينبغي أن يكون على نفس درجة أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاقتصادية كأساس لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ولقد أوضحت هذه الدراسات أن تحسين مجالات الإفصاح المحاسبي وتوسيع مضمونه يقتضي عدم تركيزه على المعلومات التي تعكس العمليات المالية فقط، وإنما ينبغي أن يمتد لينطوي على مجالات جديدة من أهمها الإفصاح عن الإسهامات الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية، وكنيجة لزيادة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أصبحت العوامل الاجتماعية ذات أهمية بالغة في اتخاذ القرارات وبخاصة قرارات الاستثمار، فقد أوضحت بعض الدراسات في هذا المجال أن نسبة كبيرة من المستثمرين تأخذ في اعتبارها العوامل الاجتماعية جنباً إلى جنب مع العوامل الاقتصادية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وذلك لتجنب الاستثمارات التي تسبب بعض الأضرار البيئية، فضلاً عن أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتقييم الأداء الشامل للوحدة الاقتصادية ينبغي أن يتضمن كافة المعلومات حول التأثيرات المباشرة (الاقتصادية) والتأثيرات غير المباشرة (الاجتماعية) المترتبة على مزاوله نشاطها في المجتمع (د. محمد عباس بدوي ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، فإنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين على مفهوم محدد للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فإذا كان الإفصاح المحاسبي يتطلب أولاً إعداد وتجهيز المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تمهيداً لنقلها إلى مجموعة الأطراف ذات الاهتمام بها، فإن استيعاب نطاق الوظائف المحاسبية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية يستلزم تطوير المقاييس الملائمة لقياس الأداء الاجتماعي للوحدة، وطرق التقرير عن نتائج هذا القياس، وذلك لإرساء تصور عام لما يمكن أن تكون عليه أسس الإفصاح الملائم للمسؤولية الاجتماعية، وبحيث لا ينبغي أن تقف صعوبة قياس بعض التكاليف أو المنافع الاجتماعية حجر عثرة أمام الإفصاح عنها، خاصة وأن الآثار الاجتماعية قد تكون تراكمية تظهر بعد عدة فترات بما يصعب من قياسها في تاريخ حدوثها، وذلك على أساس أن القياس التقريبي لأغراض الإفصاح عن المنافع والتكاليف الاجتماعية في تاريخ حدوثها يكون أفضل من عدم قياسها على الإطلاق، وذلك للإفصاح عن مساهمة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما أن الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساهم في الوصول إلى قرارات سليمة تتعلق في عملية التوزيع الفعال للموارد النادرة التي تمتلكها المنشأة دون هدر أو ضياع وذلك عن طريق توفير المعلومات المحاسبية الضرورية لها. (حسين علي خشارمه ٢٠٠٧)

**مجالات الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية: نتيجة للضغوط الاجتماعية** للمسؤولية الاجتماعية للشركات أصبح الإفصاح الاجتماعي مألوفاً بشكل تدريجي، حيث أصبح الكثير من الشركات بمختلف قطاعاتها تقوم بإنتاج معايير عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، ورغم ذلك التزايد في الاتجاه إلا أنه لم يكن مؤشراً جيداً عن جودة التقرير الاجتماعي، فمعظم الشركات تقوم بعرض تقارير وصفية عن أدائها الاجتماعي، ومع ذلك فهناك عديد من المساعي تم بذلها لتطوير إطار عمل تحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات، وعلى المنشأة أن تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في المجالات الآتية: (د. أمين السيد أحمد لطفي ٢٠٠٥، نوفان حامد محمد العليمات ٢٠١٠)

### تنمية الموارد البشرية (العاملين) ويتضمن بعض أو كل من الآتي:

- تدريب العاملين لرفع كفاءتهم وأدائهم الوظيفي.
- توفير الرعاية والتأمين الصحي للعاملين، ولأسرهم.
- توفير مسكن مناسب للعاملين، ووسائل مواصلات وتنقل مريحة.
- توفير معدات شروط السلامة الصناعية لحماية العاملين.
- تهيئة ظروف العمل المناسبة وأوقات للراحة، وإنشاء فرق رياضية.
- تشغيل الأقليات (إن وجدت).

### تحسين جودة المنتج وحماية المستهلك ويتضمن بعض أو كل الأشكال الآتية:

- مطابقة السلع للجودة ومعايير الأمان والسلامة.
- احتواء المنتجات على إرشادات واضحة تبين المحتويات واستخدامها والصلاحية.
- المحافظة على أساليب حماية المستهلك.
- تحسين اهتمامات الجماهير.
- الاهتمام بشكاوى واقتراحات المستهلكين.
- الإنفاق في ميادين خدمة المستهلك.

## هدف الدراسة الميدانية

حيث تهدف الدراسة الميدانية إلى تحقيق أمرين هما:-

**الأمر الأول:** اختبار فروض الدراسة.

**الأمر الثاني:** استطلاع آراء ممارسي المهنة الممثلين في الإدارة العليا ومتخذي القرارات والمحاسبين والمراجعين ومديري شركات البترول [شركة بترول خليج السويس (جابكو) - شركة خالدة للبترول] والسادة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات حول مدى وضوح مفهوم المحاسبة الاجتماعية ومدى تحقيق المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية من خلال الإفصاح عنها بالتقارير والقوائم المالية والتي تخدم أصحاب المصالح ومتخذي القرارات.

## مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة كلاً من السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسادة العاملين في قطاع شركات البترول.

## عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على عينة مكونة من ١٥٠ مفردة من السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والسادة العاملين بشركات البترول [شركة بترول خليج السويس (جابكو) - شركة خالدة للبترول] وقد تم توزيع العينة كالتالي:

جدول رقم (١): يوضح توزيع عينة البحث حسب الجهة

م	الجهة	العدد	النسبة %
١	السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات	٥٠ مفردة	٣٣,٣%
٢	شركة بترول خليج السويس (جابكو)	٥٠ مفردة	٣٣,٣%
٣	شركة خالدة للبترول	٥٠ مفردة	٣٣,٣%
	الإجمالي	١٥٠ مفردة	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق بأن الباحثون قاموا بتوزيع قائمة الاستقصاء على السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وذلك للاستفادة من الخبرة الأكاديمية والعلمية كما قامت بتوزيعها على شركتي [شركة بترول خليج السويس (جابكو) - شركة خالدة للبترول] لأن هذا القطاع هو الأقرب إلى موضوع الدراسة.

## أداة جمع البيانات

لجمع بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها من الباحثون بالخطوات التالية:

- استخدم الباحثون في جمع بيانات الدراسة الميدانية قائمة استقصاء قامت بتصميمها وتحكيمها وأخذ الموافقة على توزيعها من قبل جهات الاختصاص، وهي عبارة عن ٢٤ سؤالاً تتفق مع أهداف البحث، وتساعد على اختبار فروضه.
- قام الباحثون بتوزيع قائمة الاستقصاء على عينة استطلاعية للتأكد من وضوح الأسئلة، وتدوين ملاحظات المستجيبين.

- بعد أخذ ملاحظات المستجيبين في الاعتبار قام الباحثون بصياغة القائمة في صورتها النهائية، وتوزيعها على عينة البحث.
- بعد التأكد من استيفاء أفراد العينة لقوائم الاستقصاء - وذلك بعد إعطائهم الوقت الكافي - قام الباحثون بجمع تلك القوائم من المستجيبين.
- قام الباحثون بتقييم تلك القوائم أي إعطاء رقم لكل قائمة استقصاء ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة، كما قامت بترميز المتغيرات وفقاً لترتيب ورودها بقائمة الاستقصاء، حيث q1 ترمز للسؤال الأول، q2 ترمز للسؤال الثاني، q24 ترمز للسؤال الرابع والعشرين.
- قام الباحثون بترميز الاستجابات على الأسئلة، والتي تم صياغتها وفقاً لمقياس ليكرت الترتيبي الخماسي وفقاً لما يلي:

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق تماماً
١	٢	٣	٤	٥

- بعد ترميز المتغيرات والاستجابات قامت الباحثة بإدخال البيانات على الحاسب الآلي وتحليلها.

### الأساليب الإحصائية المستخدمة

قام الباحثون باختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وذلك بإجراء اختبار الاعتمادية والثبات، لمعرفة مدى إمكانية تعميم النتائج التي تم الحصول عليها من العينة على مجتمع الدراسة، ثم دراسة التوزيع التكراري لعبارة قائمة الاستقصاء، وتوصيف المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت، وانتهاءً بدراسة العلاقات بين المتغيرات لاختبار الفروض وصولاً إلى نتائج البحث كما يلي:

- مقياس الاعتمادية **Reliability**: وذلك من خلال مقياس ألفا Cronbatch's Alpha وهو مقياس الثبات لأسئلة وعبارات قائمة الاستقصاء كما تم حساب الاتساق الداخلي Internal Consistency وذلك بحساب معامل ارتباط كلعبارة من عبارات البعد بالدرجة الكلية للبعد،

- وذلك لمعرفة مدى الوثوقية في استجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الاستقصاء، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.
- **التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis (CFA):** يهدف التحليل العاملي الى التحقق من صحة تمثيل العبارات للعوامل المؤثرة (أي التحقق من صدق تمثيل العبارات) لأبعاد الدراسة.
  - **التركرارات والنسب المئوية Frequency Tables:** حيث يبين هذا الأسلوب أعداد استجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الاستقصاء، والأوزان النسبية لكل استجابة.
  - **المتوسط المرجح والانحراف المعياري Mean & Standard Deviation:** لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية والتشتت، مع زيادة الإيضاح باستخدام الرسوم البيانية Charts.
  - **تحليل الانحدار البسيط Simple Regression:** وذلك لاختبار فروض الدراسة ببناء نموذجي وضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل لكل فرض من فروض الدراسة.

### اختبار فروض الدراسة

**اختبار الفرض الأول:** لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية ومنع التلوث في المياه والتربة.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال العلاقة بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية X كمتغير مستقل، ومنع التلوث في المياه والتربة Y1، وقد تم دراسة ذلك الأثر من خلال السؤالين q03 "هل تعتقد أن التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر على منع التلوث في المياه والتربة"، q22 "توجد علاقة ارتباطية بين الإفصاح المحاسبي عن أداء الوحدة الاقتصادية وبين مكافحة التلوث البيئي كأحد صور المسؤولية الاجتماعية"، وجاءت النتائج كما يلي:

أ. **الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T:** بإجراء الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T حول العلاقة بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية، ومنع التلوث في المياه والتربة، جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(1): الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T العلاقة بين التزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية، ومنع التلوث في المياه والتربة

رمز المتغير	بيان	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق تماماً	وسط حسابي	انحراف معياري	معامل الاختلاف %	قيمة T	مستوى المعنوية
q03	عدد	١	٣٢	٣١	٤٧	٣٩	٣,٦١	١,١١	٣٠,٧	٦,٦٩	٠,٠٠٠
	%	٠,٧	٢١,٣	٢٠,٧	٣١,٣	٢٦,٠					
q22	عدد	٤	٣٤	٤١	٥٥	١٥	٣,٢٦	١,٠٢	٣١,٣	٣,٤٧	٠,٠٠١
	%	٢,٧	٢٢,٨	٢٧,٥	٣٦,٩	١٠,١					

يتضح من الجدول ما يلي:

- المتغير **q03** والذي يشير إلى "هل تعتقد أن التزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية يؤثر على منع التلوث في المياه والتربة": بلغت نسبة الموافقة في الفئتين "موافق"، "موافق تماماً" ٥٧,٣%، كما بلغ متوسط الاستجابات ٣,٦١ بانحراف معياري قدره ١,١١ مما يدل على أن معامل الاختلاف قد بلغ ٣٠,٧% أي بنسبة اتفاق ٦٩,٣%، كما بلغ قيمة T ٦,٤٩ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، مما يدل على أن التزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية يؤثر على منع التلوث في المياه والتربة.
- المتغير **q22** والذي يشير إلى "توجد علاقة ارتباطية بين الإفصاح المحاسبي عن أداء الوحدة الاقتصادية وبين مكافحة التلوث البيئي كأحد صور المسئولية الاجتماعية": بلغت نسبة الموافقة في الفئتين "موافق"، "موافق تماماً" ٤٧%، كما بلغ متوسط الاستجابات ٣,٢٦ بانحراف معياري قدره ١,٠٢ مما يدل على أن معامل الاختلاف قد بلغ ٣١,٣% أي بنسبة اتفاق ٦٨,٧%، كما بلغ قيمة T ٣,٤٧ بمستوى معنوية ٠,٠٠١، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين الإفصاح المحاسبي عن أداء الوحدة الاقتصادية وبين مكافحة التلوث البيئي كأحد صور المسئولية الاجتماعية.

**اختبار الفرض الثاني:** لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية و مساهمة المنشأة في توفير فرص العمل.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال العلاقة بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية X كمتغير مستقل، ومساهمة المنشأة في توفير فرص العمل Y2، وقد تم دراسة تلك العلاقة من خلال السؤال q10، وجاءت النتائج كما يلي:

أ. الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T: بإجراء الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T حول مساهمة المنشأة في توفير فرص العمل، جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم(٢): الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T لمساهمة المنشأة في توفير فرص العمل

رمز المتغير	بيان	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق تماماً	وسط حسابي	انحراف معياري	معامل الاختلاف %	قيمة T	مستوى المعنوية
q10	عدد	٠	٢٠	٨٤	٣٥	١٠	٣,٢٣	٠,٧٦٦	٢٣,٧	٣,٧٤٥	٠,٠٠٠
	%	٠	١٣,٤	٥٦,٤	٢٣,٥	٦,٧					

يتضح من الجدول ما يلي:

• المتغير q10 والذي يشير إلى "هل تساهم المنشأة في خلق فرص عمل جديدة لم تكن متاحة من قبل": بلغت نسبة فئة "محايد" ٥٦,٣%، يلي ذلك نسبة الموافق في الفئتين "موافق"، "موافق تماماً" ٣٠,٢%، بينما بلغت نسبة "معارض" ١٣,٤%، "معارض بشدة" صفر، كما بلغ متوسط الاستجابات ٣,٢٣ بانحراف معياري قدره ٠,٧٦٦ مما يدل على أن معامل الاختلاف قد بلغ ٢٣,٧% أي بنسبة اتفاق ٧٦,٣%، كما بلغ قيمة T ٣,٧٥ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠، مما يدل على أن المنشآت تساهم في خلق فرص عمل جديدة لم تكن متاحة من قبل.

**اختبار الفرض الثالث:** لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية وتوفير الرفاهية المادية للعاملين.

وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال العلاقة بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية X كمتغير مستقل، و توفير الرفاهية المادية للعاملين Y3، وقد تم دراسة تلك العلاقة من خلال السؤال q05، وجاءت النتائج كما يلي:

أ. الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T: بإجراء الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T حول التزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية وتأثيره على توفير الرفاهية المادية للعاملين بها، جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3): الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار T لتوفير الرفاهية المادية للعاملين

رمز المتغير	بيان	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق تماماً	موافق	وسط حسابي	انحراف معياري	معامل الاختلاف %	قيمة T	مستوى المعنوية
q05	عدد	3	10	46	79	12	3,58	0,813	22,7	8,735	0,000
	%	2,0	6,7	30,6	52,7	8,0					

يتضح من الجدول ما يلي:

- المتغير q05 والذي يشير إلى "هل تعتقد أن التزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية سوف يؤثر على توفير الرفاهية المادية للعاملين بها": بلغت نسبة الموافق في الفئتين "موافق"، "موافق تماماً" 60,7%، يلي ذلك فئة "محايد" 30,6%، بينما بلغت نسبة "معارض" 6,7%، "معارض بشدة" 2%، كما بلغ متوسط الاستجابات 3,58 بانحراف معياري قدره 0,813، مما يدل على أن معامل الاختلاف قد بلغ 22,7% أي بنسبة اتفاق 77,3%، كما بلغ قيمة T 8,735 بمستوى معنوية 0,000، مما يدل على أن التزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية يؤثر على توفير الرفاهية المادية للعاملين بها.

## النتائج

**نتائج خاصة بفرضيات الدراسة:** تم رفض فروض الدراسة والتي صيغت في صورة العدم، وذلك نظراً لوجود علاقات ذات دلالة معنوية بين المتغير المستقل "إلتزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية" والمتغيرات التابعة كما يلي:

1- تم رفض الفرض الأول: "لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية ومنع التلوث في المياه والتربة" حيث أثبتت النتائج أن التزام المنشأة بالمسئولية الاجتماعية يؤثر على منع التلوث في المياه والتربة، كما وجدت علاقة ارتباطية بين الإفصاح المحاسبي

عن أداء الوحدة الاقتصادية وبين مكافحة التلوث البيئي كأحد صور المسؤولية الاجتماعية،  
وأمكن تقدير معادلة انحدار أخذت الشكل التالي:

$$Y1 = -0.682 + 1.181 * X + \varepsilon$$

حيث: Y1 منع التلوث في المياه والتربة، X التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية،  $\varepsilon$  الخطأ العشوائي.

٢- تم رفض الفرض الثاني: "لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية ومساهمة المنشأة في توفير فرص العمل"، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية، ومساهمة المنشأة في توفير فرص العمل، وأمكن تقدير معادلة انحدار أخذت الشكل التالي:

$$Y2 = 3.102 + 0.325 * X + \varepsilon$$

حيث: Y2 مساهمة المنشأة في توفير فرص العمل، X التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية،  $\varepsilon$  الخطأ العشوائي.

٣- تم رفض الفرض الثالث: "لا توجد علاقة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية وتوفير الرفاهية المادية للعاملين"، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية، وتوفير الرفاهية المادية للعاملين، وأمكن تقدير معادلة انحدار أخذت الشكل التالي:

$$Y3 = -1.102 + 1.343 * X + \varepsilon$$

حيث: Y3 توفير الرفاهية المادية للعاملين، X التزام المنشأة بالمسؤولية الاجتماعية،  $\varepsilon$  الخطأ العشوائي.

٤- إن إتباع الوحدة الاقتصادية للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية هام لوقف مستخدمي القوائم والتقارير المالية على الآثار الاجتماعية للوحدة الاقتصادية.

٥- الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بمستوى مقبول من الإفصاح يعطي الوحدة الاقتصادية ميزة تنافسية بين الوحدات الاقتصادية من خلال تحسين صورتها وسمعتها الطيبة لدى العملاء.

٦- الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يساهم في تحسين الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.

## التوصيات

### توصي الباحثة بإتباع التالي:

- ١- العمل على تطوير النظم المحاسبية القائمة بما يسمح بتوسيع نطاق الإفصاح وذلك من خلال إصدار معيار محاسبي يشتمل على الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية بجانب المعلومات المالية مما يعمل على تقييم الأداء الشامل للوحدة الاقتصادية.
- ٢- ضرورة أن تعتبر الوحدات الاقتصادية أن الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية أحد المحاور الهامة في تقييم أدائها باعتبار أن جودة الأداء الاجتماعي يؤثر بشكل جوهري على باقي جوانب الأداء المتوازن الأخرى للشركة (المالي - العمليات الداخلية - التحسين المستمر - النمو).
- ٣- العمل على زيادة الوعي لدى المحاسبين في مجال القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات وما يرتبط به من آثار على البيانات المالية
- ٤- العمل على إدراج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن خريطة وشجرة حسابات الوحدة الاقتصادية.
- ٥- العمل على وجود نص قانوني ملزم للإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية.
- ٦- ضرورة اهتمام هيئة الرقابة المالية المصرية بإلزام الوحدات الاقتصادية المدربة بالبورصة بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن تقاريرها المالية ووضع القواعد الملزمة والمنظمة لذلك.

## المراجع

- أمين السيد أحمد لطفي (٢٠٠٥): المراجعة البيئية، (الدار الجامعية)  
أشرف جمال الدين عبد الرحمن، نهلة أحمد محمد قنديل: "تبنى فلسفة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركات وأثرها على ولاء العملاء للعلامات التجارية" مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة السابعة والعشرون، العدد الأول، مجلد أول ٢٠٠٧
- حسين علي خشارمه: "تحليل مستوى الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني ٢٠٠٧
- نور الدين عبد الله المحمودي (٢٠٠٧): حول نظرية المحاسبة البيئية والاجتماعية، الدار الأكاديمية الطبعة الأولى.
- إياد محمد عودة (٢٠٠٨): "قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية"، ماجستير المحاسبة مسار الشامل، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- محمد عباس بدوي الأميرة إبراهيم عثمان (٢٠٠٨): دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة المكتب الجامعي الحديث.
- نمر عبد الحميد السليحات (٢٠٠٩): عطا الله القطيش، "دور الحوافز الضريبية لشركة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطبيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية . دراسة ميدانية على الشركات العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة ببور سعيد، جامعة قناة السويس، العدد الثاني يوليو/ ديسمبر، الجزء الأول.
- رضوان محمد العناني: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الأردنية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، العدد الأول يناير/ يونيو، الجزء الثاني ٢٠١٠
- عوض سالم الحربي: "نشرة أخبار الإدارة العربية"، نشرة فصلية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد ٦٧ ديسمبر ٢٠١٠
- نوفان حامد محمد العليمات (٢٠١٠): "القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

عايدة محمد مصطفى علي(٢٠١١): "أثر إفصاح الشركات عن التزامها بالتشريعات البيئية والاجتماعية على الاستثمار في أسهمها"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

فريد النجار: "المنظومة الجديدة للمسئولية الاجتماعية للشركات"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثاني سبتمبر ٢٠١١، عدد خاص  
أحمد فاروق رضوان: "استخدام الموقع الإلكتروني للمنظمة في دعم اتصالات المسؤولية الاجتماعية"، مجلة رؤى استراتيجية، دورية علمية فصلية محكمة يصدرها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد الأول ديسمبر ٢٠١٢، العدد (١).

علي محمود موسى(٢٠١٢): "المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في بناء مؤسسات المستقبل، استراتيجيات التميز في المنظمات في بيئة متجددة"، بحث وأوراق عمل مؤتمر منظمات متميزة في بيئة متجددة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية وجامعة جدارا . أريد المملكة الأردنية الهاشمية.

محمد عبد الله محمود أحمد(٢٠١٣): "أثر الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والاجتماعي على القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية" (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير في المحاسبة . كلية التجارة . جامعة عين شمس.

عارف محمود كامل عيسى(٢٠١٤): "إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة بالتطبيق على البيئة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة . جامعة القاهرة. نقلاً عن - مركز المشروعات الدولية الخاصة. ٢٠٠٤. النموذج التجاري لمواطنة الشركات Available at, <http://www.cipe-arabia.org>.

علاء الدين توفيق إبراهيم: محددات وحوافز التقرير عن المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل. كلية التجارة جامعة طنطا. العدد الأول المجلد الثاني، ٢٠١٤

محمود سالم عبد الله إدريس(٢٠١٥): "أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمنشأة بالتطبيق على الشركات الليبية". رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة . جامعة عين شمس.

منى سعيد محروس أحمد(٢٠١٦): "دراسة العلاقة بين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وبين القدرة التنبؤية للمعلومات، المحاسبية بمنشآت الأعمال" (دراسة تطبيقية) رسالة ماجستير في المحاسبة . كلية التجارة . جامعة عين شمس.

Martin Freedman and A. J. Stagliano, (2004).

Laurie Ingrid Mook,( 2007) "social and Environmental Accounting: the fxpanded Value Added Statement", Athesis submitted in conformity with the requirements for the degree of Doctor of philosophy Department of Adult Education and Counselling Psychology Ontario Institute for Studies in Education of the University of Toronto.

Isabel sanchez, Jose Aceituno, Luis Rodriguez, (2013)"Determinants of corporate social disclosure in Spanish local governments" , Journal of cleaner Production, Issue39.

## ACCOUNTING DISCLOSURE OF SOCIAL RESPONSIBILITYIN ECONOMIC UNITS

[21]

**Mandour, A. F.<sup>(1)</sup>; Al-Duwairi, S. M.<sup>(1)</sup> and Saad, Hosnia, H. M.<sup>(1)</sup>**

1) Faculty of Commerce, Ain Shams University

### ABSTRACT

The accounting disclosure of social responsibility in the economic units is one of the accounting functions aimed at expressing the truth about events and transactions with a great deal of objectivity and neutrality to provide the financial and non-financial information necessary to make decisions for the users of the financial statements so as not to be misleading where the financial statements and lists contain all necessary information Which is necessary to show the financial position of the economic unit and to provide that information to those who need it in order to make decisions.

The study aims to study the main objective of studying the effect of accounting disclosure on the role of social performance in economic units and how these units are concerned with the social aspect and fulfilling their social responsibility towards the society in which they work.

The researcher studied the subject of the study in a theoretical framework for the concept of social responsibility in all its aspects and in a field context by designing a survey questionnaire. The sample included a sample of 150 items distributed equally to the university faculty members to benefit from the academic and scientific experience. (Gulf Oil Company of Suez (GAPCO) - Khaleda Petroleum Company) because this sector is the closest to the subject of the study.

The study concluded with several results, foremost of which was recognition of the importance of social responsibility and its role in making development. The study recommended working on the need to deepen the concept of social responsibility and the commitment of economic units to carry out their social responsibilities towards the society in which they operate. Finance.